

كلفت بالتحدث بإيجاز عن بالنيابة عن جمعية حماية العمال الوافدين ورئيستها السيدة منى المؤيد عمل هذه الجمعية.

جمعية حماية العمال الوافدين:

1. هي جمعية غير حكومية مسجلة أسست في فبراير سنة 2005. و هدفها الاساسي هو حماية العمال الوافدين الاميين و المحرومين، وتقديم ولو القليل من الحماية والامان "لهؤلاء الآلاف المستضعفة".
2. في ابريل عام 2005 أسست مأوى لإستضافة المتعرضين لسوء المعاملة من العمالة الوافدة النساء فقط، وهو أول مأوى أسست في مملكة البحرين لجمعية غير حكومية والتي تعنى بكل العمالة الوافدة من العنصر النسائي بغض النظر عن أجناسهم دياناتهم أو أعراقهم أو مناطقهم بدون أي تمييز.
3. هذا الإنجاز الفريد للجمعية والذي بين عزم وتصميم أعضائها ومؤسسيها إدراك أهمية تحقيق أول و أهم هدف ألا وهو إنشاء المأوى.
4. يقدم المأوى الرعاية الانسانية للنساء من للعمالة الوافدة واللاتي أسئى معاملتهن، وخاصة خدم المنازل الذين لا يشملهم قوانين العمل في مملكة البحرين.
5. الأعضاء هم حلقة وصل بين السفارات/ القنصليات (التي تعنى بعمال المنازل) وتساعدهم للحصول على كافة الخدمات من سفارتهم وقنصليتهم.
6. و هم كذلك يقومون بتدوين و تسجيل كل مشاكل النساء المقيمين في المأوى، بغرض تقديمه و تسليط الضوء على المشاكل التي واجهت هؤلاء النساء من العمالة المنزلية للجهات المختصة من الوزارات والأقسام الحكومية.
7. و كل مساعينا أن ننشر الوعي بين المواطنين المحليين في البحرين عن طريق تعميم بعض النماذج المهمة والتي توضح سوء معاملة واستغلال خدم المنازل. و نحن مستمرين في السعي لتأسيس قانون استقدام (جلب) الخدم وأليته من أجل حماية العمال الوافدين من سوء المعاملة الذي يتعرضون له من الطرفين في الدول التي تبعثهم والتي تستقبلهم.
8. وضحايا سوء المعاملة معظمهم من الهند، بنكلاديش، فلبين، اندونيسيا، سيريلانكا للعمل كخدم المنازل. معظم هذه النساء هي من حالات التجارة البشرية (تجارة الرقيق). هم يدفعون مبالغ طائلة لمكاتب التوظيف في بلادهم، غالبا يبيعون يرهنون كل ممتلكاتهم الخاصة من مجوهرات و اراضي، و في المقابل يواعدونهم بالحصول على وظائف مربحة في الخليج.
9. هؤلاء العمال قليلي المهارة يواجهون مشاكل عدة في أعمالهم، مثل، عدم دفع الرواتب لهم في بعض الأحيان تصل لعدة اشهر، حرمانهم من إعطائهم إجازاتهم، عمل ساعات

10. هناك عدد من الحالات المسجلة للاساءة الجسدية الشديدة والجنسية. بعض هذه الحالات كانت شديدة والذي على أثرها أدخلوا المستشفى لعدة أيام.
11. كل العمال الوافدين يؤخذ منهم جوازات سفرهم بمجرد وصولهم للبلاد وهم بذلك يكونون تحت رحمة ارباب عملهم أو مكاتب جلب الخدم، واذا قدموا شكوى أو تركوا محل العمل بسبب سوء المعاملة يدون على أنهم هاربون من العمل.
12. في ظل عدم وجود مأوى الجمعية، هؤلاء ضحايا سوء المعاملة قد يحجزوا، يسجنوا، و في نهاية الأمر يعادوا إلى بلادهم كما هو حالهم الآن من قبل الإجراءات الحكومية. لا يؤخذ أي إجراء تأديبي ضد أصحاب العمل أو مكاتب جلب الخدم، ولا يوجد أي محاولة لمعرفة أو التحقيق في سبب هروب العامل من المنزل أو من صاحب عمل المسيء إليه أو المؤسسة.
13. في ظل زيادة الوعي عن وجود هذه المأوى و أنشطة التي تقوم بها الجمعية هناك أيضا زيادة في عدد الحالات المحولة للجمعية.
14. السفارة الهندية تحول كل ضحايا سوء المعاملة من النساء إلى مأوى الجمعية، لان ليس لديهم برنامج المأوى الآمن لرعاياهم. الجمعية تتلقى اتصالات من وزارة العمل من قبل مسؤولي الوافدين وأيضا من مراكز الشرطة، يطلبون من أعضاء الجمعية بتقديم الرعاية للنساء اللاتي يطلبن مساعدتهم.
15. منذ البدء بالمشروع تم بأمان إيواء 296 امرأة ممن تعرضوا لسوء المعاملة و تم إرجاعهن إلى بلادهم بمجهود أعضاء الجمعية وبالتعاون من الجهات الحكومية المعنية والسفارات.
16. من 296 حالة من ضحايا العنف من النساء: 180 امرأة من الهند، 45 من اندونيسيا، 62 من سيريلانكا، 6 من إثيوبيا، 2 من بنجلاديش، و 1 من ارتيريا.
17. بجانب المأوى، تهتم الجمعية بشدة في مجال مصالح العمال و العاملين من الرجال. فالجمعية بشكل خاص تسعى لتأكيد رفاهة وسلامة العمال أثناء ممارسة المهنة وتطبيقها حسب ما فرضتها وزارة العمل ولو على الأقل بأدنى مقاييسها المقبولة.
18. قامت الجمعية بعدة زيارات لبعض مساكن العمال وتبين منها سوء الخدمات والسكن والمرافق الموجودة لديهم وهي لا توفر أدنى مقاييس الصناعة للعيش الآمن. ضيق المسكن، و قلة الحمامات، و مطابخ القدرة أو عدمها في هذه المعسكرات السكنية.
19. الجمعية أيضاً ساعدت عدد كبير من المحتجزين في مركز التوقيف (السجن) في أسري و قدمت لهم خدمات الاتصال الخارجي بمحاميتهم والمعنيين لتعجيل وتسهيل البث في أمرهم و إرجاعهم إلى بلادهم.
20. والجمعية تجاهد للتعاون مع باقي الجمعيات مثيلاتها في الرأي والأفراد التي تدعم أبسط حقوق للإنسان لكل العمال بدون تحيز.
21. الدعم المادي للجمعية يدفع سنويا من مشاركات أعضاء الجمعية فقط. بجانب تمويل بعض الاحتياجات المالية الأخرى التي تدعم تحقيق أهداف الجمعية، رصد مثل هذه المبالغ يخلق الوعي المتعلق باستغلال العمال الأجانب.
22. الجمعية تسعى لتسليط الضوء على قضية العمالة الوافدة في البلد و في منطقة الخليج. من ناحية أخرى من واجب الحكومات في الجهتين المستقبلية والمرسلة للعمالة الوافدة

23. يجب أن يكون هناك مشاركة بين الحكومات والجمعيات الغير حكومية (الأهلية و الغير الأهلية) و جمعية حقوق الإنسان لحماية حقوق كل عامل ضمن إطار دستور البلد المضيف.

ترج
مة

السيدة رقية محمد عبدالله

PO Box 5561, Kingdom of Bahrain

Tel +973- 17 827895 Fax +973-17827895 e-mail mwpsl@batelco.com.bh